دولة المواطن

هيكلة الدولة على أساس تساوي المواطنين في حق الوصول لمواردها



أحمد بن محمد بن ربح

2022

محتويات الكتاب

مقدمة

من نافلة القول إن هيكلة الدولة وتشكيلها؛ يمثل حجر الأساس لشكل الحريات ومدى تكدس السلطة، عند فئة أو توزعها بين مواطني الدولة؛ من هنا اهتم القانون الدستوري بالمبادئ والأسس والأحكام التي تحدد هيكل الدولة،[1] وإن "المبادئ الدولية لحقوق الإنسان ترتبط أساساً بتحقيق المساواة الفعلية وبمعالجة الفوارق الهيكلية التي تؤدي إلى التمييز".[2]

يأتي هذا الكتاب في سياق التأصيل لسلطة متوزعة بين المواطنين بالتساوي؛ على العكس من تكدسها بيد فرد أو أفراد في الدولة كما هو جارٍ في عالم اليوم. فعالم اليوم يرزح المواطن تحت مطرقة الحاكم الفرد في الانظمة الأوتوقراطية، أو استبداد

---

[1] Tate, C. N. (2020, February 27). *Constitutional law*. Encyclopædia Britannica. Retrieved January 17, 2021, from https://www.britannica.com

[2] المتحدة، الأمم، دراسة تحليلية للمبدأ الأساسي لعدم التمييز في سياق العولمة، مقدمة من المفوض السامي لحقوق الإنسان (الفقرة ٥٢ من الوثيقة CN/E.4/2004/40.

"فئة" في الأنظمة الديمقراطية. قد يظن البعض منا أن الاستبداد ومصادرة سلطة المواطن هي في نظام حكم الفرد الواحد (الشمولي) فحسب؛ إلا أن الواقع يقول إن أنظمة ديمقراطية ارتقى الى السلطة فيها رجال بانتخاب الشعب؛ وهم تحت مراقبة ومحاسبة من نوابه المنتخبين (مجلس النواب)؛ لكنهم نشروا الدمار والخراب بين بني البشر بأكثر مما فعله أي نظام "حكم فرد" من أنظمة عالم الأنظمة الشمولية الحاكمة اليوم. فالولايات المتحدة وبريطانيا (واحتي الديمقراطية) يكفيهما من البشاعة ما فعلتاه في العراق وأفغانستان؛ من تدمير لهذين البلدين وقتل وتشريد ملايين البشر. مما يعكس فيهما بجلاء الغياب الكامل "لسلطة المواطن الرافضة للحروب " وتغّول سلطة "جماعة" متطلعة الى سلب الشعوب الاخرى خيراتها والتسيد عليها.

ينشغل المواطن في بريطانيا والولايات المتحدة، بل في الدول الغربية بشكل عام؛ بإعطاء صوته في الانتخابات لمن يعده

بتوفير وظيفة، أو يخفض عنه مستوىً من الضريبة؛ لكنه يغيب غياباً تاماً عما يفعله جيش بلاده من جرائم خارج الحدود!

وما هذا إلا تفسير أو قل تجلي لحقيقة أن المواطن في الدول الديمقراطية؛ يغيب تماماً عن رسم سياسات بلاده، لصالح "طغمة" استعمارية من تجار السلاح والحروب، يسوقون البلاد إلى حيث تدور مصالحهم. فالمواطن في الدول الديمقراطية لا يختلف عن نظيره في تلك التي يحكمها الأوتوقراط (حكم الفرد) الا في درجة القمع والاستبداد، أو الحصول على الخدمات (في الصحة والتعليم والأمن) وهامش التعبير.

يتعرض هذا الكتاب إلى كيفية هيكلة السلطة وتوزعها على أساس سلطة مقتسمه بين المواطنين بالتساوي، لا سلطة يستبد بها فرد أو جماعة كما هو واقع في عالم اليوم. فالحاكم – في الباب الأول – يختاره المواطن لينوب عنه في تأدية ثلاث وظائف محددة، هي قيادة القوات المسلحة؛ جمع المال الضريبي

وتعيين القضاة. حيث يتم اختياره لتأدية هذه السلطات حصراً ويسحب منه هذا التفويض متى ما أخل بوظائفه.

وأما الباب الثاني فهو في التقسيم الإداري للدولة والذي ينحو باتجاه النظام الفيدرالي؛ الذي يجعل من الأقاليم مديرة لشؤونها الذاتية بعيداً عن هيمنة السلطة المركزية.

وفي الباب الثالث نستعرض السلطات التي هي حق مطلق للمواطن الفرد ولا سلطة للدولة عليها؛ مثل التعليم والصحة وغيرهما كما سيأتي.

يجدر القول في ختام هذه المقدمة أن هذه الرؤية التي أكتبها، هي مستخلصة ومستوحاة من هيكلة الدولة؛ التي أسسها وأدارها نبي الإسلام محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) قبل نحو ألف وأربعمئة عام؛ وإنما قمت بمحاولة قراءة بنية تلك الدولة؛ وإسقاطها على واقعنا المعاصر.

تلك العناصر الرئيسية في الهيكلة، التي أحسب أن نحو ملياري مسلم لا يختلفون حولها؛ والتي سأشير إليها الماعاً خلال فصول هذا الكتاب، والتي هي(الهيكلة) تحد من سلطة الدولة وتعطيها للمواطن.

إن حق الأمم والشعوب في استخلاص تجربتها الخاصة بها في الادارة والحكم هو حق أصيل، وقد أشار إلى هذا المفكر الروسي ألكسندر دوغين عندما قال: "حق الحضارات الأخرى أن تعتمد التعاليم السياسية الخاصة بها والقائمة على قيمها هي لا على القيم الغربية".[3]

(الظفيري، ع)[3]. (14 .11 .2021). *المفكر الروسي ألكسندر دوغين*. الجزيرة نت

تاريخ الوصول 28 .11 .2021، من الجزيرة نت(aljazeera.net)

الباب الأول

الرئاسة وسلطاتها

تمثل الرئاسة بسلطاتها إحدى الركائز الثلاث للدولة[4]. حيث عُرِّفَت الدولة في اتفاقية مونتفيديو (Montevideo) – بشأن حقوق وواجبات الدول في العام 1933" – بأنها: مساحة من الأرض تمتلك سكان دائمون، إقليم محدد وحكومة قادرة على المحافظة والسيطرة الفعَّالة على أراضيها، وإجراء العلاقات الدولية مع الدول الأخرى.[5]

---

[4] الإقليم؛ السكان والسلطة.

[5] (ديسمبر .2019). Montevideo Convention | international agreement ... – Britannica. تم الوصول في نوفمبر 16, 2020، من https://www.britannica.com

كما عرَّفها ماكس فيبر؛ وهو أحد أبرز علماء الاجتماع الحديث ودراسة الإدارة العامة للدولة: "بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطارٍ معينُ الأراضي."[6]

لقد حدد التعريف المعاصر الدولة بأركان ثلاث؛ هي الإقليم؛ السكان والسلطة. وقد تمثلت هذه المحددات الثلاث في الدولة التي أقامها محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالرئاسة التي كان يشغل منصبها بنفسه؛ وبالسكان والذين هم عبارة عن المسلمين؛ اليهود، المسيحيين(النصارى)، الوثنيين والمجوس. أما الركن الثالث وهو الإقليم فهو يغطي كامل شبه الجزيرة العربية، والتي هي عبارة عن سبع دول في وقتنا الحاضر بالإضافة الى مناطق من جنوب العراق والأردن، وشبه الجزيرة العربية التي

---

[6] وفائي، س. (June 26 ,2020). مخاضات ولادة "الدولة الثقافية" | وجهات نظر. الجزيرة نت. . Accessed 27 Oct. 2020 من https://www.aljazeera.net

تعرف أيضاً بجزيرة العرب، هي أكبر شبه جزيرة في العالم بمساحة تقدر بأكثر من ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، وهو حجم مساحة الدولة التي كان يديرها نبي الإسلام محمد. وقد أشارت الى العناصر الثلاث (أركان الدولة) وثيقة المدينة التي كانت بمثابة الدستور للدولة.[7]

في هذا الباب نستعرض الرئاسة وسلطاتها. حيث يختار المواطن رئيس الدولة كمفوض، ينوب عنه، في قيادة القوات المسلحة؛ الإشراف على جمع وصرف المال الضريبي وفي المصادقة على تعيين القضاة.

Khan, L. Ali. (2006). The Medina Constitution.[7]

انتخاب الرئيس

يختار المواطنون رئيساً للدولة بكامل إرادتهم. فقد اختار المسلمون الاوائل محمداً رئيساً للدولة عن طريق آلية تفويض مندوبين عنهم فيما عرف ببيعتي العقبة؛ فإن " دراسة مضمون هذه البيعة، من وجهة نظر تاريخية، تؤدي إلى التوصل إلى نتيجة مفادها أنها تؤسس لسلطة وقوة سياسية "[8].

وإن المبادئ والنظم السامية التي قدمها النبي محمد إنما هي عبارة عن برنامجه الانتخابي في إدارة الدولة والحكم؛ يقول

[8] حسين، فالح. بحث في نشأة الدولة الإسلامية: البيعة البذرة السياسية الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2010 ص 40.